الشروط المُسّبقة للانتقال الديمقراطي

Preconditions To Democratic Transition

تاريخ الإرسال: 2020/04/16	تاريخ القبول: 2020/06/16	تاريخ النشر: 2021/01/31

*ط.د. بلواضح ساعد
جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
belouadahs61@gmail.com

د. ملاح السعيد
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Polotologue.dz@gmail.com

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن ظهور حقل جديد، وهو يتمثل في حقل الدراسات الديمقراطية، أو يمكن القول أن جهود الباحثين والمهتمين بشؤون الدراسات الديمقراطية أسهمت في التأسيس لعلمين جديدين قائمين على أسس ابستمولوجية جديدة ومستقلين عن علم السياسة المقارنة، وهما علم الانتقال الديمقراطي وعلم الترسيخ الديمقراطي.

تبحث الدراسة في الاسهامات المختلفة لعلم الانتقال الديمقراطي، وذلك بالتركيز على العملية السياسية بحد ذاتها، ثم من خلال دراسة آلياتها و تفضيلات الفواعل والتفاعلات الاستراتيجية فيما بينهم.

خلصت الدراسة إلى أن عملية الانتقال الديمقراطي في دول العالم الثالث منوطة بتوفر شروط مسبقة تمثل مسارا، أو اتجاه خطي يمكن البناء عليه لانجاح الانتقال نحو الديمقراطية. تمثل هذه الشروط الضامن الرئيسي في عدم العودة إلى المربع الاول، وبالتالي فإن انتكاس مشروع الدمقرطة يعود بالأساس إلى عدم احترام هذه الشروط.

الكلمات المفتاحية : علم الانتقال الديمقراطي، الشروط المسبقة، الدولة القوية، الوحدة الوطنية، الاتفاق على قواعد اللعبة الديمقراطية.

***المؤلف المرسل: بلواضح ساعد**

Abstract:

This study aims to reveal the emergence of a new field is the field of democratic studies, or it can be said that the efforts of researchers and those interested in the affairs of democratic studies contributed to the establishment of two new science based on epistemological foundations independent of the science of comparative politics, namely the science of democratic transition and the science of consolidation Democratic.

The study examines the various contributions to the science of democratic transition, by focusing on the political process itself, and by studying its mechanisms and preferences of actors and strategic interactions

The study concluded that the process of democratic transition in third world countries depends on the availability of preconditions that represent a linear path or direction on which to build a successful transition to democracy. These conditions are the main guarantor not to return to the first square, and therefore the setback of the democratization project is due mainly to the failure to respect these conditions.

***Keywords**: Democratic transition science, preconditions, strong state, national unity, agreement on the rules of the democratic game.*

مقدمة:

أدت التجارب الانتقالية التي شهدتها دول جنوب أوروبا وشرقها وأمريكا اللاتينية إلى ظهور علم جديد متمثلا في علم الانتقال الديمقراطي. تأسس علم الانتقال الديمقراطي على نقد نظرية التحديث والتنمية، هذه الاخيرة تفترض وجود قالب جاهز لنشوء الديمقراطية تلعب العوامل السوسيواقتصادية الدور الحاسم، والتي عجزت على تفسير الموجة الثالثة للديمقراطية.

ينطلق فرضيات علم الانتقال الديمقراطي من أن نشأة الديمقراطية يعود بشكل أساسي إلى محصلة خيارات الفواعل الرئيسيين داخل المجال السياسي، فيما تلعب الشروط الهيكلية بتهيئة المسرح الذي تتحرك فيه هذه الأطراف الفاعلة.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على أطروحة الانتقال الديمقراطي التي لها القدرة على مراعاة خصوصيات دول العالم الثالث أين عرفت بعض دوله انتقالا ديمقراطيا ناجحا، مما يعزز فرضية تعميم هذه التجارب الناجحة على مختلف دول العالم الثالث.

أهداف الدراسة:

- تهدف هذه الدراسة إلى تجاوز المركزية الغربية التي تقوم على فكرة وجود قالب جاهز لنشوء الديمقراطية، في حين أن هذه الدراسة تقدم الطرح المتمثل في التركيز على دور الفواعل الرئيسيين في العملية السياسية والذي يراعي خصوصية كل دولة.

- التركيز على الشروط المسبقة تضمن سلامة الانتقال الديمقراطي.

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على استعمال المنهج التاريخي من خلال تتبع مراحل التجارب الانتقالية في سياق الموجة الثالثة للديمقراطية، كما تم توظيف المنهج المقارن لمعرفة أوجه الاختلاف والتشابه بين التجارب الناجحة (البرازيل)، أو التجارب الفاشلة (حالة اليمن)، والوقوف عند التجارب الناحجة التي راعت الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي، أو التجارب الفاشلة التي لم تراع الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي.

اشكالية الدراسة:

تتمحور اشكالية الدراسة حول سؤال مركزي مفاده: "**ماهي الشروط الاساسية الضامنة لانجاح الانتقال الديمقراطي؟** "

فرضيات الدراسة:

لمعالجة دراستنا سوف نقترح الفرضيتين التاليتين:

- أطروحة علم الانتقال الديمقراطي تراعي الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لدول العالم الثالث.

- الالتزام بالشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي كفيل بإنجاحه.

لمعالجة دراستنا سوف نقسمها إلى محورين كما يلي:

المحور الأول: أطروحة الانتقال الديمقراطي

المحور الثاني: الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي

المحور الأول : أطروحة الانتقال الديمقراطي

أدى تجارب وخبرات الدول التي شهدت تغييرات في نظمها السياسية ابتداءا من منتصف سبعينيات القرن العشرين إلى التأسيس لمجال بحثي جديد قائم على أسس ابستمولوجية جديدة هو علم الانتقال الديمقراطي، والذي سمح لنا بادراك لمختلف ديناميكيات التحول، واستخلاص التجارب والخبرات عبر سياقات مختلفة.

1 - التوجه العالمي للديمقراطية

أثبتت الديمقراطية جدارتها كأفضل نظام حكم يدير شؤون الجماعة الانسانية، فهي تتضمن اجراءات من شأنها أن تتحكم في الصراعات بين مختلف الفاعلين، والقيام بدور الوساطة بين مختلف المصالح المتنافسة، مع التركيز على عدم الوقوع في العنف كشرط أساسي للحفاظ على المصالح المشتركة. وتُعتبر فترات التحول باتجاه الديمقراطية تاريخية ومؤسسة لبداية عهد جديد في تاريخ المجتمعات؛ فهي مرحلة قطع عملي وتصوري مع أركان نظام سياسي سابق ثبت للشعوب أنه لم يحقق طموحاتهم وآمالهم في حياة مستقرة. فهي تُعبر عن تشكيل ملامح لهندسة المستقبل السياسي للمجتمع أين تدار فيها العملية السياسية ومجمل التفاعلات السياسية. بمعنى آخر هي ترمز في نهاية المطاف عن وجود ارادة انسانية تبحث بأن تكون سعيدة، مما تؤكد مقولة الفيلسوف الانجليزي Herbert Spencer الذي قال يوما ما "بأن الصراع من أجل البقاء ليس قانونا ينطبق على الكائنات الحية أو البيولوجيا، بل يصدق أيضا في ميدان النظم السياسية والاجتماعية."[] فتاريخ الديمقراطية في جوهره هو قائم على سعي الجماعة الانسانية لاكتساب ونيل حقوقها.

يعتبر القرن العشرين زمن النجاحات الديمقراطية الاستثنائية، فهو القرن الأكثر ازدهارا للديمقراطية في تاريخ البشرية حسب الأستاذ روبرت دال- Robert Dahl،[] في حين يعتبر الأستاذ أمارتيا سن - Sen Amartya الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد عام 1998 أن صعود الديمقراطية هو بمثابة الحدث الأبرز في القرن العشرين.[] فهو القرن الذي انتكست فيه النظم الاستبدادية والتسلطية والديكتاتوريات العسكرية والمعتقدات المعادية للديمقراطية. مع الاتجاه المتزايد لعولمة الحياة السياسية والاقتصادية وإخفاق النظم الشمولية ونجاح النظم الديمقراطية، وتزايد الاعتماد المتبادل الكثيف بين دول العالم لاسيما مع الانفجار العظيم لثورة المعلومات و الاتصالات، أصبح من الصعب على أي دولة أن تكون بمنأى عن التحولات العالمية نحو الديمقراطية.

ولقد أكد الباحث غيورغ سورنسن- Georg Sorensen هذا التوجه حينما قام بتقسيم الأنظمة التي شهدت تغييرات في نظمها السياسية إلى حزمتين أساسيتين، تم بموجبها انتقال بأنظمة من 40 بلدا منذ 1974 إلى 89 حتى عام 2005. فالحزمة الأولى هي الانتقالات التي حدثت في منتصف سبعينيات القرن 20 في جنوب أوروبا (اسبانيا، البرتغال واليونان)، أما الحزمة الثانية فقد حدثت في أمريكا اللاتينية خلال النصف الأول من ثمانينات القرن العشرين، ثم تبعتها أوروبا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي عام 1989، وبعض الدول من افريقيا جنوب الصحراء وآسيا والتي عرفت تباينا في الانتقال الديمقراطي حيث اختلفت من بلد لآخر.

2 - مفهوم الانتقال الديمقراطي

يركز الانتقاليون في مختلف تعاريفهم على طبيعة النظم السياسية واتجاهات تغيرها نحو الديمقراطية، حيث يُعرف كل من الأستاذين خوان لينز Juan Linz وألفريد ستيبان Alfred Stepan الانتقال الديمقراطي بما يلي: "يكتمل الانتقال الديمقراطي عندما يتم التوصل إلى اتفاق بشأن الإجراءات السياسية التي تؤدي إلى حكومة منتخبة، وعندما تتربع على عرش السلطة حكومة هي نتيجة مباشرة للتصويت الشعبي والحر، وتتمتع بصيغة الأمر الواقع بالسلطة الكافية لوضع سياسات جديدة، وعندما تكون السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية الناتجة عن الديمقراطية الجديدة لا تحتاج إلى مشاركة قانونية مع الهيئات الأخرى". فيما يرى الأستاذ مانويل أونطونيو Manuel Antonion في تعريفه للانتقال الديمقراطي بأنه: "مرحلة تمتد من انهاء أزمة النظام الى غاية الشروع في أول انتخابات ديمقراطية، حتى ولو لم تكتمل بعض أوجه الديمقراطية." ويذهب كل من الأستاذين غراي ستراديوتو Gray Stradiotto وصوجيان غيوSujian Guo في تعريفهما للانتقال الديمقراطي بأنه: "عملية سياسية للحراك تهدف إلى إقامة نظام سياسي ديمقراطي، إما من الفوق أو من الأسفل، أو مزيج من الاثنين معا، ناهيك عن تعزيز القيم والأهداف الديمقراطية، ويتيح التسامح مع المعارضة. و للقوى السياسية المختلفة حل النزاعات الاجتماعية عن طريق المساومة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل والاجراءات التي تسمح للقوى السياسية المختلفة بالتنافس على السلطة وتنظيم نقل السلطة، والانخراط في التحول الأساسي للهيكل السياسي."

حاولت التعاريف السابقة التأكيد على أن الانتقال الديمقراطي يهدف في البحث عن نوع جديد من الشرعية لا يقوم على القوة، وإنما يتأسس على الاقتناع والعقلانية بين مختلف الفواعل الأساسيين. أما تعريفنا الاجرائي للانتقال الديمقراطي فهو: "مرحلة جديدة من حياة النظام السياسي حيث يشهد عمليتين أساسيتين متداخلتين فيما بينهما، فالأولى تعرف تفكيكا للبنى التسلطية التي عرفت تجذرا، ثم تليها عملية تشكيل للبنى الديمقراطية. تقوم القوى الفاعلة بإيجاد أرضية مشتركة وتوافق ضروري فيما بينها من أجل الدفع بالاتجاه نحو الديمقراطية، والادراك أن الديمقراطية هي صمام آمان لجميع القوى التي لها القدرة على الوساطة بين المصالح المتنافسة."

3 - الفرضية المركزية للانتقال الديمقراطي

يُعتبر منشأ الديمقراطية أحد أهم و أعقد الأسئلة على الإطلاق التي واجهت باحثي الدراسات السياسية المقارنة، ففي حين يدافع التراث الغربي الفلسفي على أنها من انتاجه الفكري و محكومة بسياق تاريخي غربي عرفه عصر النهضة، يرد طرح الانتقاليون على أن الديمقراطية قابلة للتطبيق خارج منشأها الغربي الذي يحتكر الزمان والمكان.

قسم باحثون وأكاديميون في مجال السياسة المقارنة نظريات التحول نحو الديمقراطية إلى قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول: وهو الذي يهتم بالسياق The Context، سواء أكان هيكلي (المدخل الإقتصادي، المدخل الإجتماعي، الثقافة السياسية، المجتمع المدني)، أو مؤسسي (دور العوامل السياسية).

القسم الثاني: وهو الذي اهتم بالعملية الانتقالية ذاتها The Processus، من خلال دراسة آلياتها وخيارات اللاعبين (الفواعل)، وكذا الاستراتيجيات الموظفة من طرف هؤلاء الفاعلين.

أ - نقد مقاربة التحديث والتنمية:

تعكس مقولات كل من فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama حول نهاية التاريخ وانتصار القيم الليبرالية بقيادة المعسكر الغربي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وكتابات صاموئيل هانتغتون Samuel Huntington حول الموجة الثالثة من التحول نحو الديمقراطية تزايد التوجه العالمي نحو الديمقراطية؛ إذ يشكل الدليل على أنه الاتجاه الأساسي الذي يفرض على المجتمعات البشرية نمطاً واحداً في تطورها، فهو خطاب ايديولوجي وقيمي

يمثل ميزان القوة العالمي لا يراعي الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمعات العالم الثالثية.

يحاجج التيار التحديثي في تفسير الدمقرطة بالإجابة على السؤال المركزي الأساسي الذي طرحه باحثوا هذا الاتجاه والمتمثل فيمايلي :" ما الأوضاع المواتية لتأسيس ديمقراطية ؟ وهل هناك عامل مفسر منفرد لعملية الانتقال الديمقراطي؟ "

لقد صنف الأستاذ Georg Sorensen جهود هذا التيار إلى أربعة مجموعات أساسية وهي كالتالي:

المجموعة الأولى: هي التي ترى بأن التحديث والثروة عوامل أساسية للانتقال الديمقراطي، ويعتبر الأستاذ سيمور ليبست Seymour Lipset رائد هذا الاتجاه وهو يقول في هذا الشأن: " كلما كانت الأمة في رخاء وسعة عيش عظمت فرصها في الحفاظ على الديمقراطية "، وهو ما يتوافق مع رأي الأستاذ روبرت دال في دراسة له لعام 1971، كلما ارتفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للدولة، رجحت احتمالات كونه ديمقراطيا مسألة لا جدال فيها.[□□] وفي نقطة لثنائية الثروة والديمقراطية، انتقد الأستاذ غيورغ سورنسن هذا الطرح مستدلا بحالات تجارب دولا عديدة كالأرجنتين وكوريا الجنوبية والتايوان حيث أن متوسط دخل الفرد كان مرتفع نسبيا، إلا أن هذه البلدان مرت بسنوات عديدة في ظل الحكم التسلطي. هذا الاتجاه يتوافق مع تحليلات الأستاذ غيليرمو أودينيل Guillermo O'Donnell ومستندا في ذلك على تجارب أمريكا اللاتينية، ويؤكد على أن طرح ليبسيت وجب قلبه على رأسه تماما، حيث أن التسلطية لا الديمقراطية هي الحالة الأكثر حظا الملازمة لأعلى مستويات التحديث. كما أن أبحاث كل من الأستاذين آدم برزويرسكي Adam Przeworksi وفرناندو زيمونجي Fernando Zimongi تفند الزعم القائل بأن الثروة المتزايدة تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية،[□□] كما هو الحال في بعض الدول العربية (الخليج خاصة و دول كالجزائر، العراق، ليبيا).

المجموعة الثانية: وهي التي ترى العلاقة بين الثقافة السياسية وسيادة الديمقراطية، وينطلق هذا الاتجاه من قدرة منظومة القيم والمعتقدات على التحكم في سياق الفعل السياسي داخل المجال السياسي. غير أن هذا الطرح لم يستطع اقناع الكثير من الباحثين والذين يحاججون بصعوبة اثبات العلاقة المتسقة بين عاملي الثقافة

السياسية والديمقراطية، ذلك أن المنظومات الثقافية هي نفسها مستهدفة للتغيير الديناميكي، وهذا بفعل العولمة ووسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة.[□□]

المجموعة الثالثة: وهو الاتجاه الذي يربط بين وجود بنية اجتماعية والديمقراطية، ذلك أن وجود جماعات داخل المجتمع (طبقات وسطى، طبقات برجوازية، طبقة الفلاحين وملاك الأراضي، عمال ...إلخ) لها دور كبير في الدفع بالانتقال الديمقراطي. ولقد عبر الأستاذ مور بارنغتون Moore Barrington في كتابه الموسوم بـ "الأصول الاجتماعية للديكتاتورية والديمقراطية" بأن لا وجود لديمقراطية بدون طبقة برجوازية.[□□] غير أن الأستاذ غوران ثيربون Goran Therborn رد إزاء أطروحة مور بالقول " لا طالما ولدت الديمقراطية جراء النضال الشعبي ضد الطبقة البرجوازية المهيمنة".[□□]

المجموعة الرابعة: وهي التي تمنح دورا أساسيا للعامل الخارجي في الدفع بعملية الانتقال الديمقراطي، كما حدث في بلدان عدة (ألمانيا الغربية واليابان بعد الحرب العالمية الثانية)، ويرى منظرو التحديث أنه لطالما لعب العامل الخارجي دورا ايجابيا لاسيما في دول العالم الثالث. غير أن منظري التبعية يرون عكس ذلك، فما يعيشه العالم الثالث من أزمات سياسية واقتصادية واجتماعية وعدم المساواة في اقتصادها وتبعيتها للنظام الاقتصادي العالمي والذي تهيمن عليه قوى المركز (القوى الصناعية الغربية) يجعل من تحقيق الديمقراطية في هاته البلدان التي تعيش في التخلف أمر في غاية الصعوبة.[□□]

لقد انتهت الكثير من الدراسات والبحوث من أن افتراضات نظرية الشروط المسبقة Pre-Conditions Theory أو ما يطلق عليها عادة بنظرية التحديث Modernization قد عجزت عن تفسير الموجة الثالثة من الانتقال الديمقراطي.[□□] ويرى الأستاذ غيورغ سورنسن أنه حتى في الديمقراطيات الغربية الراسخة لم تكن الشروط النشوئية للديمقراطية هي الحاسمة في احداث الانتقال الديمقراطي، وإنما راجع بشكل أساسي إلى خيارات واستراتيجيات الفواعل السياسية الأساسية، ولعبت الشروط الهيكلية في تهيئة المسرح الذي تتحرك فيه هذه الأطراف الفاعلة.[□□]

من ناحية أخرى أكد الأستاذ ألدولفو سواريز Adolfo Suarez رئيس الحكومة الإسباني الذي جاء بعد انقلاب 1981، والذي لعب دور المهندس في التجربة الاسبانية للانتقال الديمقراطي، وبيَّن أن التجربة الاسبانية في الانتقال الديمقراطي أثبتت أنه لا توجد نظرية

حتمية تاريخية، حيث يقول:" إن الدرس المفيد الذي تلقيته أنا على الأقل من الانتقال الإسباني الذي شاركت فيه بشكل أساسي، هو أنه لا توجد حتمية تاريخية. في تاريخ هذه المرحلة التي عشتها وصنعتها، تأكدت لي فكرة أساسية وهي أن المستقبل أبعد من أن يمكن تقريره، فهو دائما مجال واسع للحرية وغير مضمون، على الرغم من استشرافه من قبل التحليلات التي نجريها للشروط البنيوية والقوى العاملة في المجتمع الذي نعيش فيه، ومن ضمنها طبعا وكمحرك أساسي الارادة الحرة للبشر الذين يشكلون التاريخ ".□□

كما قدم كل من الأخوين فالنزويلا صاموئيل وارتورو Samuel Valenzuela و Arturo Valenzuela نقدا لنظريات التحديث، فبدراستهما المقارنة لكل من نظريتي التحديث التبعية مع بعضها البعض وجدا اختلافا كبيرا من حيث الافتراضات الأساسية. فعلى سبيل المثال تفترض نظرية التحديث تقليد - تمييز الحداثة، وأن القيم الثقافية والاجتماعية التي تتسم بها "التقاليد" هي أسباب التخلف. وعلاوة على ذلك، هناك اتفاق واسع النطاق على أن أفضل طريقة تمكن العالم النامي من احراز تقدم هي تكرار النماذج التي قدمها المحدثون الأوائل. ومن ناحية أخرى ترى نظرية التبعية أن التخلف هو نتاج للعلاقات القائمة بين المحيط العالمي والنواة الرأسمالية؛ وبعبارة أخرى "خطأ" العالم المتقدم النمو وليس المتخلف. وعموما لا يمكن تكرار النماذج السابقة نظرا للظروف الفريدة التي تواجه بلدان المحيط في عصر الإمبريالية الاقتصادية.[20]

ب - المقاربة الانتقالية

يمثل الانتقال من الوضع اللاديمقراطي إلى الحالة الديمقراطية هو سيرورة معقدة ومركبة، فمن جهة يشير إلى التحول في الأبنية والأهداف والعمليات التي تؤثر بشكل مباشر على توزيع وممارسة السلطة السياسية، ومن جهة أخرى هذه الفترة تشهد عدم استقرار سياسي وأوضاعا سياسية غامضة، كما تتخللها في نفس الوقت وجود صراعات كثيفة بين مختلف الأطراف السياسية الفاعلة حول طبيعة وشكل قواعد اللعبة السياسية.□□

وتدل تجارب الدول الناشئة في الديمقراطية في أغلب الحالات أن بداية المسار الانتقالي جاء نتيجة وجود سياق محفز كحدوث أزمة داخلية، أو تفكك داخل بنية النظام التسلطي الذي يفقد شرعيته نتيجة لفك الارتباط بينه وبين القوى الاجتماعية الداعمة له او الدعم الخارجي، ثم تطور وانتهى بسقوطه بالتدريج بشكل يجعل القطيعة مع الثقافة السياسية السابقة المتسلطة، يحدث هذا في ظل بروز قوى معارضة مؤيدة للانتقال

الديمقراطي مسنودة من الحراك الشعبي السياسي الذي يريد التغيير بأي ثمن،[□□] ويجعل من الديمقراطية كثقافة متجذرة داخل المجتمع ونخبه.[□□]

في الواقع ترتكز جهود تيار الدراسات الديمقراطية بالاجابة على السؤال الحاسم التالي:" كيف يتم تغيير نظام سياسي ما؟ "، فهل يمكن اعتبار أن تغيير النظام السياسي في المقام الأول هو تغيير المعايير واجراءات اللعبة السياسية؟ أم أن التغيير التدريجي للسلوكيات السياسية هو المحدد الحاسم لتحول المعايير والاجراءات التي تحدد الأنظمة السياسية؟

ينطلق تيار الدراسات الديمقراطية لتغيير نظام سياسي ما من خلال تفكيك العناصر المشكلة له (اجرائية، سلوكية، معيارية أو قيمية) عبر تسلسل زمني دقيق، وعن طريق التغيير في الاجراءات السياسية، ثم مدى قدرة هذه الاجراءات على ضبط سلوك الفاعلين. تحاول أطروحة الانتقال الديمقراطي، أو كما يسمها كلا من الأستاذين جاسيك كيوجلر و فينج يي Jacek Kugler وYi Feng بأطروحة الفواعل السياسيين الاجابة عليه من مستوى جزئي بالتركيز على تفضيلات الفواعل والتفاعلات الاستراتيجية بينهم.[□□] كما أننا نجد ما جاء به الأستاذ نارسيس سيرا Narcis Serra يعزز هذا التحليل، وبالتالي فالمتحكم الحقيقي في المسار الانتقالي هو سلوك الفاعلين السياسيين لاسيما عندما تدمج مع القيود الهيكلية والثقافية.[□□]

تكشف لنا التجارب الانتقالية للعقود الأخيرة أن الأطراف السياسية الفاعلة تعتبر وحدة التحليل الأساسية في عملية الانتقال الديمقراطي، والتي تلعب الدور الحاسم في تشكيل المشهد السياسي العام.[□□] فهي التي تمتلك مفاتيح اللعبة السياسية والمعبرة عن مجموعة المصالح والقيم الجماعية والفردية، لذلك فإن جل أدبيات الانتقال الديمقراطي ركزت على أهمية اتفاق الأطراف السياسية الفاعلة على قواعد اللعبة الديمقراطية، هذا الاتفاق يمثل الحجر الأساس للمشروع الديمقراطي، وحسب لينز وستيبان فعلى الأطراف الفاعلة الاقتناع بأنه لا بديل للوصول إلى السلطة بدون العملية الديمقراطية.[□□]

المحور الثاني: الشروط المسبقة للانتقال الديمقراطي

يؤسس علم الانتقال الديمقراطي لمنظور جديد، يضع شروطا على خصائص النظام السياسي الجديد، ويركز على العملية بحد ذاتها The Processus. ويؤكد الأستاذ غيورغ سورنسن أن الشواهد الميدانية والتاريخية لما بعد الموجة الثالثة للديمقراطية تؤكد أنه لا يوجد عامل واحد مفسر للاندفاع المعاصر نحو الديمقراطية، بقدر ما توجد عدة عوامل مفسرة تنطوي على نسق معقد.[□□] فسيرورة الانتقال الديمقراطي هي عملية معقدة وتتخللها عدة مراحل، حيث يصعب التمايز بين هذه المراحل، فقد تنطوي على أزمات وانتكاسات كما حدث في الكثير من تجارب الانتقال الحديثة.

أثبتت الدراسات التي أجراها الكثير من الباحثين والأكاديميين المنشغلين بقضايا الانتقال الديمقراطي في عدد من الدول وجود شروط مسبقة عززت من فرض انجاح الانتقال الديمقراطي، ويتمثل هذه الشروط في: وجود دولة قوية، وأهمية الاتفاق على شرط الوحدة الوطنية، واتفاق الفواعل المتحكمة على قواعد اللعبة السياسية.

1 - وجود دولة قوية (الدولنة):

إن أي حديث عن الدولة القوية في العالم الثالث يقودنا مباشرة إلى مناقشة التداخل بين مفهوم الدولة ومفهوم السلطة، ويثير هذا النقاش حول حدود السلطة السياسية والمجال المسموح لها أن تتدخل فيه. وحسب الأستاذ صامويل هانتغتون الذي يعطي للسلطة السياسية أولوية قصوى باعتبارها صمام آمان للاندماج الاجتماعي.[□□] ولا تختلف كثيرا عن هذا الطرح حسب الأستاذة ليزا أندرسون Liza Anderson والتي ترى أن وجود الدولة ضرورية للسياسة الديمقراطية، فليس من قبيل المصادفة أن العديد من العلماء والمفكرين من أمثال كارل ماركس إلى جون ستيوارت ميل وماكس ويبر كانوا مشغولين كثيرا بالدولة، فهي القادرة على استخراج الموارد الكافية وتنفيذ السياسة العامة.[□□] هذا الطرح يبتعد كثيرا عن واقع الدولة في العالم الثالث.

من جهته يرى الأستاذ السعيد ملاح أن مفهوم الدولة لا يستقيم إلا في ظل وجود مؤسسات دستورية وأمنية تدين الولاء للدولة وليس للسلطة السياسية،[□□] وبهذا فحسبه فهو يضع حدودا فاصلة بين دور الدولة ودور السلطة السياسية في العملية الديمقراطية، وذلك لإبراز أهمية مسالة ولاء المؤسسات الدستورية والأمنية للدولة خاصة في المراحل الانتقالية، ويضيف ملاح السعيد أن وظيفة الدولة في العملية السياسية هي الضامن بين

السلطة والمعارضة، وهنا ينتقل دور السلطة السياسية من ضامن للعملية السياسية إلى لاعب.

من ناحية أخرى يرى الباحث سورنسن أن مشكلة الدولة الضعيفة Weak Statehood التي تفتقر إلى وجود مؤسسات فعالة وسريعة تستجيب لمخرجات العملية السياسية قد أدى إلى إعاقة الديمقراطية، فمن خلال ما كشفته لنا تجارب العديد من الدول التي تعاني ضعفا وهشاشة في بنيتها الداخلية إلى نتائج في غاية الاهمية:

- أدى التحول نحو الديمقراطية إلى زيادة احتمالات عرض الجماعات العرقية لمطالبها ووجهات نظرها، مما أدى إلى الصدام فيما بينها في نهاية المطاف.
- لجوء الجماعات إلى كيانات عرقية أو أثنية من أجل تحقيق مطالبها، يعود إلى عدم وجود اقتصاد قوي ومتماسك له القدرة على تلبية الحاجيات الضرورية للشعب.
- اعتماد النخب الحاكمة على تمتين صلاتها بالجماعات العرقية عن طريق الزّبونية والمحاباة السياسية مقابل بقائها بالسلطة، كما حدث في الكثير من بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وهذا ما أدى إلى عدم وجود مجتمع متماسك ذي وجدان مشترك من القيم الثقافية والتاريخية، وبالتالي جعل تفوّق الولاء الهوياتي على الولاء الدولاتي.
- من شأن وجود الدولة الضعيفة أن تفسح المجال للتغلغل الخارجي، وهذا ما جعل استيعاب ولاء النخب من قبل القوى الخارجية سهلا على حساب الولاء للوطن.□□

2 - الوحدة الوطنية:

في مقاله الحاسم الصادر في 1970 تناول الأستاذ دانكارك روستو Dankwart Rostow من خلال نموذجه حول مراحل الانتقال الديمقراطي، وجعل الوحدة الوطنية كشرط خلفي ضروري، وهذا يعني أن لا يكون للغالبية العظمى من المواطنين في الدولة المهيأة للانتقال الديمقراطي أي شكوك، أو تحفظات فكرية حول المجتمع السياسي الذي ينبغي أن ينتموا إليه. فالديمقراطية هي نظام حكم من الأغلبية المؤقتة تتغير فيها السياسات والحكومات، لكن يجب التأكيد على أن تكون الحدود وتركيبة المواطنين مستمرة وباقية. فالوحدة الوطنية مدرجة كشرط خلفي يجب أن تسبق جميع المراحل الأخرى لتنصيب الديمقراطية، ولا يشترط كذلك وجود حد أدنى من التنمية الاقتصادية، أو التمايز الاجتماعي المستلزمة للديمقراطية؛ وهذا معناه أن وجود العوامل الاقتصادية والاجتماعية

ليست شروط مسبقة للديمقراطية كما تدعي نظريات التحديث، وإنما تدخل بصورة غير مباشرة وبشكل آلي.[□□]

قَسّمَ روستو مراحل الانتقال الديمقراطي إلى ثلاث مراحل أساسية وهي المرحلة التحضيرية، ثم مرحلة اتخاذ القرار، فمرحلة الترسيخ، واعتبر أن جميع الدول ستمر بهذه المراحل سواء عاجلا أم آجلا. تتميز المرحلة الابتدائية من المسيرة الانتقالية بضرورة الابتعاد عن كل ما له علاقة بالعوامل المتصلبة، وعدم اقحامها في السياسة كالدين والهوية...الخ،[□□] ويجب البحث في كل ما يجمع فالحفاظ على هوية الجماعة يمثل السمة البارزة في النظم السياسية البدائية. إن جوهر الديمقراطية هو البحث عن أرضية الاتفاق وليس الشقاق، فالجماعة السياسية التي تتسم بوجود انقسامات ذات طابع عرقي، أو طائفي، أو ديني عليها بأن تعالج مسالة الولاءات التحتية والفوقية قبل الحديث عن الديمقراطية، كما أبانت الكثير من التجارب في الهند و باكستان و سيرلانكا وكوسوفو و روسيا.[□□]

تقدم التجربة اليمنية المثال الأوضح حول ضرورة وجود الوحدة الوطنية كشرط خلفي، حيث يتعذر على اليمنيين الاتفاق حول مبادئ الديمقراطية وتحول الولاء عن الدولة لصالح جهة طائفية أدت إلى تصادم اليمنيين بفعل تدخل قوى خارجية، ما نتج عنه دخول اليمن في حرب أهلية تنذر بانقسام على وشك الحدوث.

3 - اتفاق الفواعل المتحكمة حول قواعد اللعبة السياسية:

تجمع أدبيات الانتقال الديمقراطي على أن تفضيلات الفواعل الاساسيين واختياراتهم الاستراتيجية هي محور العملية الانتقالية، و هو ما ذهب إليه الأستاذ سورنسن الذي أعطى الأهمية إلى خيارات واستراتيجيات الفواعل الأساسية،[□□] في حين يعتقد رئيس وزراء اسبانيا السابق سواريز أن المتحكم الحقيقي في المسار الانتقالي هو سلوك الفاعلين السياسيين،[□□] أما الأستاذ روستو فينظر إلى أن سلوك اللاعبين هو الذي يرسم في النهاية عملية الانتقال الديمقراطي ويضبط ايقاعاتها.[□□]

ويمثل تفكك البنى التسلطية لصالح البنى الديمقراطية مضمون عملية الانتقال الديمقراطي، والتي يكتنفها الكثير من الغموض في المراحل الأولى، مما يصعب التيقن من نقطة البدء أو الانتهاء لأي مرحلة، فهو لا يشمل العمليات والايقاعات أو الفاعلين، بل يعطي تصورا جديدا للمسارات المجتمعية.[□□] فالاتفاق حول قواعد اللعبة الديمقراطية ما

بين الفواعل المتحكمة في العملية السياسية هي لحظة تاريخية في حياة النظام السياسي.[□□] وهنا نشير إلى أن اتفاق الفواعل الرئيسيين حول قواعد اللعبة الديمقراطية هو اخراج العملية السياسية إلى العلن، بحيث تكون منظورة حتى نتجنب حدوث أي تجاوز خارج اطار القواعد المتفق عليها، بهذا يكتسي اتفاق الفواعل أهمية وأولوية لضمان سلامة المسار الديمقراطي.

كما يتمثل احدى المهام الأساسية للمجتمع السياسي التقليل من الاختلافات بين الديمقراطيين على وجه التحديد، ويعترف الأستاذ ليبسيت أن النظام السياسي الذي لا يحتوي على مصفوفة من القيم التي تسمح باللعب السياسي على السلطة تصبح الديمقراطية فوضوية.[□□] فالاتفاق حول احترام قواعد اللعبة حسب الأستاذ روبرت دال سيخلق الثقة والآمان بين الأطراف السياسية المتنافسة، وبهذا الشكل تعتبر الديمقراطية صفقة بحيث يقبل الجميع بحل خلافاتهم بطرق سلمية دون اللجوء للعنف؛ أي بمعنى آخر اللعبة غير صفرية والجميع رابح.[□□]

هذا الاحترام الفائق لقواعد اللعبة جعل كلا من ألموند غابريال Gabriel Almond،بنغام باول Bingham Powell، روبرت ماندت Robert J. Mundt يعترفون في كتابهم الرائد والموسوم بـ " السياسة المقارنة: إطار نظري "بأن إحدى أهم الإنجازات الرئيسية للديمقراطيات الغربية المستقرة التي وصلت إلى حد القناعة والإيمان بأن الديمقراطية في جوهرها هو تنظيم وتقنين الصراع المحتمل الذي قد ينشأ من خلال عملية تداول السلطة، وقصر هذا النزاع على حشد الأصوات الانتخابية بدلا من حشد الأسلحة"،[□□] فهو يمثل الحجر الأساس للمشروع الديمقراطي، وحسب لينز وستيبان فعلى الأطراف الفاعلة الاقتناع بأنه لا بديل للوصول إلى السلطة بدون العملية الديمقراطية.[□□]

خلاصة القول إن خيارات النخب العقلانية دوما تسعى الى زرع القيم الديمقراطية كالتنازل، المساومة، التفاوض، المشاركة، الاجماع في مسألة الوحدة الوطنية...الخ، مع التركيز على التوافق الذي يؤدي إلى التنازل بدل الاستيعاب الذي يفضي الى تحقيق الانتصار،[□□] وهو عين ما ذهب إليه الأستاذ لاري دايموند Larry Diamond حين أكد أن النخب السياسية لها دور تاريخي ومفصلي في حياة النظام السياسي الجديد، ويرى الأستاذ مورلينو ليوناردو Morlino Leonardo بضرورة توسيع نطاق توافق الآراء الديمقراطي ليشمل شرائح أخرى من المجتمع، وعن طريق اختيار مزيد من القادة ذوي التوجه الديمقراطي.[□□]

أو كما يذهب الأستاذ حسن توفيق إبراهيم بالقول بوجوب تطوير العناصر الايجابية داخل المجتمع، والتركيز على مساهمة المجتمع المدني في استقرار النظام السياسي، بحيث يتمركز في قلب النظام الديمقراطي، ومن ثم يلعب دور الوسيط بين المواطن والسلطة، كما أنه يسعى الى ارساء أسس السلم والتسامح ونشر مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.□□

خلاصة القول يُمثل ادراك النخب لقواعد اللعبة الديمقراطية الضمان الحقيقي للمحافظة على مكاسب الجميع وهو أولوية الأولويات، فمن غير الممكن في حال من الأحوال أن تكون الديمقراطية هي معول هدم لهذا السلم الأهلي أو الاستقرار السياسي. لذلك فالتركيز على ايجاد توافق داخلي بين الفواعل المتحكمة على قواعد اللعبة السياسية من شأنه أن يمهد الطريق إلى الترسيخ الديمقراطي.

الخاتمة:

- تسمح اطروحة الانتقال الديمقراطي على خلاف منظور التحديث بمعاينة كل دولة على حدى ومراعاة خصوصيتها الاجتماعية و الثقافية.

- يتيح الانتقال الديمقراطي بانتقال مستوى التحليل من الدولة الى الفواعل الأساسية، مما يسمح برصد الاختلالات التي تطرأ على العملية الانتقالية.

- ضرورة الفصل بين السلطة السياسية والدولة في العملية الديمقراطية، ذلك أن الدولة عن طريق مؤسساتها(الدستورية والأمنية) تمثل الضامن لحماية الدولة، فالسلطة السياسية تعتبر لاعب.

- مسألة الولاءات، حيث يصعب الحديث عن نجاح المسار الديمقراطي دون وجود ولاءات اتجاه الدولة تبتعد عن الولاءات التحتية (القبيلة،الطائفة).

- الاتفاق على قواعد اللعبة يكون معلن ومنظور، ويسمح بوجود بيئة تتعزز من خلالها الثقة بين مختلف الفواعل الأساسيين، وتحول دون حدوث أي تجاوزات.

الهوامش:

[1] إمام عبد الفتاح إمام،"مسيرة الديمقراطية"، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام ، المُجَلَّدُ 22، العدد2، أكتوبر. نوفمبر. ديسمبر1993، ص 11.

[2] دال روبرت، عن الديمقراطية، ترجمة: سعيد محمد الحسنية، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص 177.

[3] سن أمارتيا، "هل الديمقراطية قيمة كونية؟"، في الديمقراطية... أبحاث مختارة، تحرير: لاري دايموند و مارك بلاتنر، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص 480.

[4] سورنسن غيورغ، الديمقراطية والتحول الديمقراطي... السَّيْرُوَراتُ والمأمول في عالم متغيّرٍ، ترجمة: عفاف البطانية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، أفريل 2015، ص ص 62-70.

[5] سيرا نارسيس، الانتقال العسكري: تأملات حول الاصلاح الديمقراطي للقوات المسلحة، ترجمة: وفيقة مهدي، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص 32.

[6] *Antonion Garretón Manuel, "Problems of Democracy in Latin America : On the Processes of Transition and Consolidation", **International Journal**, Vol43,N°3, Summer 1988, p365.*

[7] *Stradiotto Gray and Guo Sujian, "Transitional modes of Democratization and Democratic Outcomes", **International journal on World Peace**, Vol XXVII, N°4, Decembre 2010, p10.*

[8] السعيد ملاح، "الديمقراطية بين طرح العالمية و ضغط الخصوصيات"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 452، أكتوبر 2016، ص118.

[9] فكري مروة، " الربيع العربي من منظور مقارن.. دراسة في نمط التحول وأثره في الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية"، مجموعة من المؤلفين، أطوار التاريخ الانتقالي..مآل الثورات العربية، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2015، ص 326.

[10] أحمد ايمان، الديمقراطية والتحول الديمقراطي، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، مارس 2016، ص ص 14-15.

[11] سورنسن غيورغ، مرجع سابق، ص ص 51-52.

[12] نفس المرجع، ص53.

[13] نفس المرجع، ص ص 53-54.

[14] مور(الابن)بارينجتون، الأصول الاجتماعية للديكتاتورية و الديمقراطية: اللورد و الفلاح في صنع العالم الحديث، ترجمة: أحمد محمود، ط1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص ص 146-147.

[15] سونسن غيورغ، مرجع سابق، ص ص 54-55.

[16] نفس المرجع، ص 55.

[17] مالكي امحمد وآخرون، لماذا إنتقل الآخرون إلى الديمقراطية و تأخر العرب، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 34.

[18] سورنسن غيورغ، مرجع سابق، ص ص 57-58.

[19] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 17.

[20] *Ishiyama John, Comparative Politics: Principles of Democracy and Democratization, First Edition, Blackwell Publishing Ltd, 2012, p85.*

*[21] Nicolas Guilhot et Philippe Schmitter,"De la transition à la Consolidation…Une lecture rétrospective des Democratization Studies", **Revue française de science politique**, 50 Année, N°4-5, 2000, p618.*
*[22] Antonion Garreton Manuel, **op. cit**, pp367-368.*

[23] سورنسن غيورغ، مرجع سابق، ص 76.

[24] Kugler Jacek And Feng Yi, " Explaining and Modeling Democratic Transitions", The Journal of Conflict Resolution, Vol43, N°2, Apr 1999, p139.

[25] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 18.

26 Nicolas Guilhot et Philipe Schmitter, op. cit, pp618-619.

[27] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 30.

[28] سورنسن غيورغ ، مرجع سابق، ص ص 86-87.

29 Nicolas Guilhot et Philippe Schmitter, op.cit, pp623-624.
30 Anderson Liza (eds), Transitions To Democracy, Columbia University Press, New York Chichester, West Sussex, 1999, pp11-12.

[31] السعيد ملاح، "الدولة كشرط مسبق للديمقراطية في الحالة العربية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 459، ماي 2017، ص 107.

[32] سورنسن غيورغ، مرجع سابق، ص ص 103 - 107.

33 Rostow Dankwart, "Transition to democracy: Toward a Dynamic Model", Comparative Politics, Vol2, N°3, City University of New York, April 1970, pp 350-351.

[34] سارتوري جيوفاني، "إلى أي مدى يمكن أن تكون الحكومة حرة عابرة للحدود؟"، في الديمقراطية... أبحاث مختارة، تحرير: لاري دايموند ومارك بلاتنر، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، ص 113.

[35] سورنسن غيورغ، مرجع سابق، ص 78.

[36] نفس المرجع، ص 58.

[37] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 18.

38 Rostow Dankwart, op.cit, p343.
39 Nicolas Guilhot et Philippe Schmitter, op. cit, p615.

[40] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 17.

41 Lipset Seymour Martin, Political Man:The Social Bases of Politics, First Edition, Doubleday and Company, New York ,1960, p45.

[42] فيليب شميتر و كارل تيري لين، "ما تمثله الديمقراطية...وما لا تمثله"، لاري دايموند ومارك بلاتنر، مرجع سابق، ص 56، لاري دايموند، "المفارقات الثلاث للديمقراطية"، لاري دايموند ومارك بلاتنر، مرجع سابق، ص161.

[43] بويل بنجام وآخرون، السياسة المقارنة: إطار نظري، ترجمة: محمد زاهي بشير المغيربي، ط1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، 1996، ص 144.

[44] سيرا نارسيس، مرجع سابق، ص 30.

[45] حميد عبد الوهاب رشيد، التحول الديمقراطي في العراق :الحوارات التاريخية و الاسس الثقافية و المحددات الخارجية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص 132.

46 Morlino Leonardo, Democracy between Consolidation and Crisis, First Published, Oxford University Press, New York, 1998, p13.

[47] توفيق حسن ابراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص ص 232-233.